

محاضرات في أصول الفقه القانوني

اعداد الدكتور حسين كركان حسين

المرحلة الرابعة

(المحاضرة الأولى)

مفهوم وأهمية علم أصول الفقه

تعريف علم الأصول

يُعرّف علم أصول الفقه بأنه العلم الذي يختص بدراسة القواعد العامة التي يتوصل من خلالها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية. فمثلاً، الحكم بوجود الصلاة مستند إلى نصوص قرآنية، كقوله تعالى: (أقيموا الصلاة)، إلا أن الاستدلال بهذه الآية يتوقف على مسائل أصولية، مثل دلالة صيغة الأمر على الوجوب، وحجية ظواهر القرآن الكريم وصحة الاستناد إليها. وهذه القضايا يتولى علم الأصول بيانها. كما أن المقصود بالحكم الشرعي في هذا السياق يشمل الحكم الواقعي والظاهري على حد سواء.

موضوع علم الأصول

لا يختص علم الأصول بموضوع واحد محدد، بل يتناول مجموعة من الموضوعات المتنوعة التي يجمعها هدف واحد، وهو تمكين المجتهد من استنباط الحكم الشرعي. ومن ثم، لا يصح حصر موضوعه في الأدلة الأربعة فقط، كما أنه لا يلزم — خلافاً لما ذهب إليه بعض المناطق — أن يكون لكل علم موضوع خاص تُبحث فيه عوارضه الذاتية.

فائدة علم الأصول

تتمثل فائدة علم الأصول في كونه أداة منهجية تساعد على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها. فمن المعلوم أن أفعال الإنسان الاختيارية لا تخلو من حكم شرعي، كالإيجاب أو التحريم أو غيرهما، إلا أن هذه الأحكام ليست كلها معلومة بالضرورة لكل الناس، بل يحتاج كثير منها إلى نظر واستدلال. ومن هنا تأتي أهمية علم الأصول، إذ يزود الباحث بالقواعد التي تعينه على إقامة الدليل والوصول إلى الحكم الشرعي بطريقة صحيحة ومنضبطة.

أهمية علم أصول الفقه في القانون

تظهر أهمية علم أصول الفقه في المجال القانوني في عدة جوانب رئيسية، من أهمها:

١. التقنين (وضع القوانين)

يساعد علم الأصول رجل القانون في وضع القوانين واختيار الأنسب منها، أو تطويرها، لأنه يزوّده بقواعد تساعد على تقييم القوانين وترجيح الأفضل بينها.

٢. فهم النصوص القانونية

تشبه النصوص القانونية النصوص الشرعية من حيث وجود العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين. ويساعد علم الأصول في فهم هذه الأنواع من خلال قواعد توضح كيفية تفسير النصوص، لذلك لا يمكن فهم القانون بشكل دقيق دون دراسة هذا العلم.

٣. الجمع والترجيح بين الأدلة

قد يواجه القاضي تعارضاً بين الأدلة أو الحقوق، وهنا يحتاج إلى قواعد أصولية لحل هذا التعارض.

فمثلاً :

- يمكنه الجمع بين الأدلة إن أمكن .
- أو ترجيح أحدها باستخدام قواعد مثل الاستصحاب (بقاء ما كان على ما كان) أو أصالة البراءة (عدم ثبوت الشيء عند الشك) .

وهذه القواعد تساعد القاضي على إصدار حكم عادل ومنطقي .

٤. صياغة القوانين

يساهم علم الأصول في كتابة القوانين بطريقة صحيحة وواضحة، بعيدة عن الغموض أو التعقيد. فهو يحدد متى يكون النص عاماً أو خاصاً، مطلقاً أو مقيداً، مما يجعل القانون أدق وأسهل في التطبيق.